

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذكرا عظاما انواع النعم • وجعلنا طاهرين الكتاب

السلام • والصلوة على نبي محمد رسلا نبيا السالطين •

والاصدقاء الخالصين • وعلى الائمة الطاهرين •

الذين ابدوا الشرايع العرفية • والدين المستقيم •

وبعد فاني اريد بيان مكنوزات السلام على اهل بيته عليه

الكلام • والعلم • والرحمة • ونعم الوكيل **باب**

السلام وسواسم انواعه يشتمل على انواعه سميت بالفصول والاسم

وقرئ من قالها باسم انواعه يشتمل على انواعه سميت بالفصول

بمستقيم لان بعض الابواب لا يشتمل على الفصول كذلك والمراد

من النوع النوع المنطوق لانه فرق جنس وهو النوع وفوقه جنس

وهو العقد وما كان انواع البيوع الى لا يشترط فيها القبض

كثيرة الوقوع بين الناس وثابتة بالشرايع الماضية وموجها

فيها ما هو الاصل في البيع وهو المبيع وان العقد قرمها فبق

منها نوعان احد فاسم الدين والدين وهو السلم وبيع الثمن الثاني

وهو الصرف وما اعتبر مالا الصرف مستقلة كانتا لست متفرقة

السوق بل من جنس اخر وارا وتصديرها بالكتاب لزم ذكرها

السلم عقيلبا انواع المذكورة وتقدم على الصرف وما يقع في

معنى الشروع في وجه تقدمه علمه من ان الترفيق من الاقوال الى الاكثر

وغيره لا يناسب المقام الا اذا صدر الصرف بالباب وما وقع في

بعض الشروع من ان السلف والسلام لغة وشرا اخر عاجل

باجل فهو بظاهره يخالف ما روى عن ابن عباس وهو ان اتى كما

حرم الربوا اهل السلف السلام فانه شعر بالمقايضة والسلم

شرا عقدي ثبت به الملك في راس المال عاجلا وفي المبيع اجلا

وسم هذا العقد بالاشتمال على المعنى التعميل ولما كان وجهه في

زمن النبي هم هو الظاهر الشايخ بين الناس سبوا الاسم له وخص

وان كان قابلا للتعميم للاعتبار وقال الشيخ الاجل وهو في

اصطلاح الفقهاء اخر عاجل باجل والمراد من العاجل راس المال

وانما حرمه لان راس السلم عاجل في تسليمه الى الماعلم انه فاستعمل فيه

حسب اللغة مجازا ثم استعمل الفقهاء في الجمع فصار منقولا

اصطلاحا حقيقيا ويمكن ان يجعل الاضامة للعهد فلا تعوض وقال

هذا الكلام في

هذا الكلام في

هذا الكلام في

هذا الكلام في

هذا الكلام في

هذا الكلام في

هذا الكلام في

هذا الكلام في

بعض الافاضل وجوزان يقال اخذتني عاجل باجل مع هذا  
<sup>فانه سعدى على</sup>  
 ينفرد سوال يبيع المسلم بين موصل ويزيد يقال  
 ان راس المال قد يكون ثمناً وقد يكون عيناً فلا يدخل السلم  
 باخر عن عاجل باجل ولو قيل ان راس مال عاجل باجل  
 لا يندفع وكذا قال ابن المهام وحكم ثبوت الملك للملم  
 المسموع الثمن ولرب السلم للملم فيه الرهن الكائن في الزمة  
 امانة العين والمهر في الثمن لانه اما ان يكون عيناً او ديناً  
 ولما كان قبض الرهن شرطاً في المجلس صار عيناً كزارة النعام  
 فلا يثبت الا بقبضه على انعقاد وصاياه اخرى على معرف  
واما في الموصل بالمال عليه بما وجب في الزمة ولما وهما سواك  
 بان يقال ان الملك لا يثبت الا بالقبض ومنها لا يوجد لبعض  
اجاب بقوله ومعناه لغة السلف اعتبر في الشرع المولى  
 والهبة في المثل للسلب يعني انزلت تسليم الملم فيه الى  
 قبل حلوله لاجل وجعلها للسلب يعني انزلت سلامة راس  
 المال حيث سلمت الا مغلون وصيعة باعطائه غنماً او هبة الى  
 حوائج

ليس بعيداً لانه اذا تسع هذا الوجه غالب الوقوع ولا يقطع  
 ان يكون الاستيعاف غالباً في السلم وجوزان مكرهة بمعنى فعل  
 ويرد على هذا قولهم سلموا وسلاماً وسلاماً وسلاماً بمعنى واحد  
وقوله عمداً تارة الى التعرف المذكور قوله ومعناه الكفاية  
 اشارة الى ان الترتيب في المداين وبين المعاملة بين مرتين واحد  
 الطرفين قوله اصل جوزان يكون من التاميل بمعنى الاجلاد  
قوله السلف المحضوة الرقبة الملم فيه يقربنا لتوضيف  
 بالمضوة عن الواجب في الزمة او الموصل قوله فيها راجع  
 الى السلفين وبل الكفاية فمع هذا يكون الاستدلال  
 بعموم لفظ المروية قوله في كتابه معلوم باصل قال الكلبي  
فان قيل استدلال بخصوص السبب ولا يعتبره بل  
 المعتبر عندهما مجتهد من والمفسر من عموم لفظ الكفاب ومنها  
 عام بموجب تناول السبب فلا يلتفت الاستدلال بخصوص  
 السبب قال الكلبي في جواب قولنا عموم اللفظ يتناول  
 والاستدلال به حاصل الجواب اننا انسلم ان الاستدلال بهنا

بخصوص السبب بل هو يتنا ولم لا عدم لفظ الموت تناول  
 عما اشترتا اليه وقد بعض الافاضل بهذا السؤال بقوله لا  
 يظهر ورودها اذ ليس في الاثر لا ما يشترطه بخصوص السبب  
 امهنا قوله في بحثه لان قول ابن عباس وهو اصله يشترط  
 لانه ضمير فيها يحتمل ان يراد اللفظ وما قبله المراد بالضمير  
 لا العادة ولا يراد ايضا ما حققناه الكسوة الى اوردت  
 امهنا **قال** القاضى ذكر الدين في الاية لقول ابن ابي عمير  
 ان يكون مرجع ضمير فاكثروا وصل وحاشية فلو لم يذكر  
 قوله مع مرين لمارا مال المراد من الاجل وكل واحد منهما ليس  
 بمقصود بالكتابة **اقول** لو رجع الضمير الى الحلية المقيدة  
 بمرين مرجع معلوم بنا وبالعقد لا بأس به لانه التسمية  
 او الانكار في كل واحد من المراد من الاجل جازئ  
 فيكون مقصودا بالكتابة للافتقار عن الحذو ولا يمتنع به  
 • الخلد الوهاب وهو عالم بالصواب • حرره علي بن ابي طالب

في قوله  
 لا العادة  
 ولا يراد  
 ايضا ما  
 حققناه

اضلع  
 من على  
 المسند  
 عن هار  
 قارعه

كتاب الخلق

سود هذا الورق اصنف عباد الخلاق  
مصطفى الشهربري بايجوز ان الله  
المنفصل عن مذمته  
فهو كون باشا  
يكوتاهيدا